بيان صادر عن النقابات العربية المنتسبة للاتحاد الدولي للخدمات العامة
بخصوص مسودة الدورة الثامنة والستون للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (UNCSW68)
المعنية بموضوع التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
من خلال معالجة الفقر وتعزيز المؤسسات المعنية والتمويل من منظور النوع الاجتماعي

تعقد هذه الدورة هذا العام ومازالت النساء بالمنطقة العربية تدفع ثمناً باهظاً نتيجة للصراعات والمعاناة الإنسانية الشديدة، حيث أدت هذه الصراعات في المنطقة العربية، سواء في سوريا أو ليبيا أو العراق أو اليمن أو فلسطين إلى تراجع كبير في معدلات تعليم الفتيات وتوظيف المرأة ومشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها علي مجريات حياتها فهي ما زالت تعاني من العنف علي كافة الأصعدة مما جعلها تتصدر قائمة الفقر والاذلال، مما يجعل موضوع أولوية دورة لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة هذا العام وهو معالجة الفقر الذي تعاني منه النساء بشكل أكبر، والذي يقف عائقًا دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات، موضوع بالغ الأهمية للمنطقة العربية. ولا تزال 40% من النساء والفتيات في غالبية الدول العربية يعشن تحت وطأة الفقر المدقع والعنف الاقتصادي، على الرغم من الجهود الحثيثة للعديد من الحكومات من وضع برامج لمكافحة الفقر والحماية الاجتماعية والاصلاح الاقتصادي. ويرجع ذلك من جهة إلى عدم مواكبة هذه الجهود إلى معدلات التضخم، والتدهور الاقتصادي، والأزمات والحروب التي تشدها المنطقة العربية، ومن جهة أخرى إلى فشل العديد من الحكومات من التعامل مع الأسباب الهيكلية للفقر بوصفه متعدد الجوانب ولا يتعلق بدخل الفرد فقط، بل يشمل إتاحة الموارد والتعليم والتدريب وحرية التعبير والمشاركة السياسية الفعالة وحق التنظيم والمفاوضة وظروف العمل اللائق وتوافر أنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة.

وإذ نتفق، نحن النقابات العربية المنتسبة للاتحاد الدولي للخدمات العامة، مع البيان الصادر عن الاتحادات النقابية العالمية بخصوص الدورة وكذلك تعليقاتها الصادرة على المسودة الأولية (مرفق كل منها في الرسالة)، نود أن نؤكد على ما يلي:

- تعزيز قدرات النساء والفتيات من خلال سد الفجوة القائمة على إزالة الحواجز الهيكلية القائمة، والمعايير الاجتماعية السلبية، والقوالب النمطية الجنسانية، وتعزيز فرص حصول المرأة على التعليم والمعرفة والحماية الاجتماعية الشاملة والتمويل والتكنولوجيا وإمكانية التنقل وغير ذلك من الأصول وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة المناسبة، والضمانات المالية بما في ذلك التمويل البالغ الصغر.
- الإعمال الفوري للقانون الدولي لحماية النساء والأطفال في مناطق النزاع المسلح وفي فلسطين المحتلة والذين يتعرضون لأسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، من القتل والإبادة، والتعذيب، والاغتصاب، والتهجير القسري، والاحتجاز التعسفي، والتجويع، ونقص العلاج والملاجئ. إلى جانب ضرورة مشاركة المرأة في جميع الجهود الرامية لمنع النزاعات وحفظها وحلها، وكافة مناصب اتخاذ القرار المتعلقة. والتوقف عن الاستخدام المفرط للأسلحة لا سيما البالغ الضرر على الإنسان والبيئة ووضع آليات محاسبة ناجزة لحماية الضحايا، وكذلك تفعيل قرار 1523 الخاص بحماية النساء في مناطق النزاع وخصوصا النزاعات المسلحة ووضعه محل التطبيق في جميع البلدان العربية التي تشهد نزاعات مسلحة.
- إطلاق الحريات النقابية والحق في المفاوضة مع تمثيل أكبر للنساء في الكيانات النقابية والحوار الاجتماعي في كل ما يتعلق بقضايا العمل وسياسات الاقتصاد الكلي والجزئي والسياسات الاجتماعية، مع الدفاع عن المساواة في الأجر وحقوق العمل وتطبيق معايير العمل اللائق وبيئة العمل الأمنة الخالية من العنف والتحرش، والقضاء على التمييز الجندري في السياسات الاقتصادية والتشغيل.
- القضاء على جميع أشكال التمييز والعمل الهش والعمل غير القياسي، مع اعتماد مؤشرات اقتصادية غير إجمالي الناتج المحلي لمعرفة القيمة الفعلية لاقتصاد الرعاية، والخسائر الاقتصادية للعنف ومؤشرات البيئة ودمج النساء والشباب مثل مؤشر التنمية الإنسانية وغيرها، والذي من شأنه وضع معايير للمحاسبة للدول والمؤسسات الدولية.
- الانتقال المناخي العادل للجميع مع الأخذ في الاعتبار خصوصية النوع الاجتماعي ودمج البعد الجندري والمشاركة النسائية الفعالة في كافة عناصر العمل المناخي (التخفيف والتكيف وسبل التنفيذ كالتمويل والتطوير التكنولوجي وبناء القدرات وصنع القرارات فيما يتعلق بتنفيذ السياسات المناخية)، وإلزام الدول المتقدمة بأداء التزاماتها المالية بموجب اتفاقية باريس ناحية الدول النامية لتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة تبعات التغير المناخي.

- الاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية لأعمال الرعاية (مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر)، ودفع الحكومات إلى توفير البنية التحتية المناسبة وتعزيز الخدمات العامة ذات النوعية من صحة وتعليم وطاقة ومياه نظيفة ودور رعاية، إلى جانب توفير ظروف العمل اللائق لتخفيف عبء أعمال الرعاية عن كاهل النساء وإعادة توزيع أعباء الرعاية داخل الأسرة والدولة، لتشجيع دمج النساء في سوق العمل.
- إعادة النظر في كافة التشريعات التي تقف حاجزًا في وجه تمكين المرأة اقتصاديا مثل قوانين التعاونيات والتيسيرات النقدية، إلى جانب قوانين الأسرة والأحوال الشخصية وقوانين الحماية من العنف الأسري والعنف في عالم العمل. مع دعوة الحكومات العربية إلى التصديق على الاتفاقية 190 الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على كافة أشكال العنف والتحرش في عالم العمل.

وإذ ندعوكم مجددًا للنظر في تعليقات الاتحادات النقابية العالمية على المسودة الأولية، حيث تجدون الأجزاء المظللة باللون الأخضر هي النقاط التي نريد الحشد للحفاظ عليها بدون تغيير والمظللة باللون الأصفر هي الأجزاء التي نريد إضافتها.